

9 September 2014

Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٣٢٨

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، الساعة ١٠/١٠

الرئيس: السيد مازلان محمد.....(ماليزيا)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.15-07962(A)



* 1 5 0 7 9 6 2 *

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٣٢٨ لمؤتمر نزع السلاح.

اسمحوا لي بأن أشير بدءاً إلى أن السفير كورتينا راتراي، الممثل الدائم لجامايكا لدى الأمم المتحدة في نيويورك، بين ظهرانينا اليوم. ويحضر السفير راتراي معنا اليوم مراقباً لمداولاتنا بصفته الرئيس المعين للجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والستين. وبالنيابة عنكم جميعاً، أرحب به أحر ترحيب في مؤتمرنا هذا. ويجتمع السفير راتراي في أثناء وجوده في جنيف بالمجموعات الإقليمية لإطلاعها على أعمال اللجنة الأولى في الفترة القادمة.

وأود أيضاً أن أرحب ترحيباً حاراً بالسفير جون كوين، الذي تولى مؤخراً مهامه ممثلاً دائماً لأستراليا لدى مؤتمر نزع السلاح. ويلتقي السفير كوين الأمين العام بالنيابة اليوم، الساعة ١١/٠٠.

وباسم المؤتمر وباسم بلدي، أود أن أعرب عن أطيب تمنياتنا لزميلنا الجديد.

وأود الآن أن أطلعكم على آخر المستجدات بشأن مشاوراتي منذ اجتماعنا الأخير، يوم الثلاثاء ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. فقد عقدت في الأسبوع الماضي جلستين عامتين غير رسميتين كُرستا للفقرات التي كنت قد تلقيت تعليقات بشأنها من الدول الأعضاء. وفي هاتين الجلستين، استطعنا التوصل إلى اتفاق بشأن أربع فقرات من مشروع التقرير. وعُقدت جلسة غير رسمية يوم الخميس الماضي للتصدي للقضايا الخمس المتبقية التي لا تزال عالقة. وقد توصل المشاركون في ذلك الاجتماع إلى اتفاق بشأن جميع الفقرات المتبقية، باستثناء الفقرة ٥، حيث طلب أحد المندوبين بعض الوقت للنظر في النص الذي اعتمد مؤقتاً.

وكما تعلمون، عممت الأمانة على جميع الوفود، يوم الجمعة، نص الفقرات المعدلة في الوثيق CD/WP.581/Amend.1. واستناداً إلى المشاورات التي أجريتها مع الوفود، أرى أنه لا تزال هناك حاجة إلى إدخال تعديلات طفيفة على فقرة أو فقرتين. وأنوي بعد اختتام الجلسة العامة اليوم عقد اجتماع غير رسمي لحل أي مسائل عالقة. وأعتزم أيضاً وضع الصيغة النهائية خلال هذه الجلسة العامة غير الرسمية.

إنني واثق بأن الوفود مُنحت فرصة دراسة مشروع التقرير وتعديلاته. واسمحوا لي أن أعثم هذه الفرصة لأشكر جميع الوفود على روحها البناءة ومرونتها خلال الجلسات غير الرسمية في الأسبوع الماضي. ويحدوني الأمل، وأنا أنظر إلى العمل الجيد الذي أُنجز في الأسبوع الماضي، أننا سنتمكن من وضع الصيغة النهائية للتقرير هذا اليوم.

وبعد أن نتوصل إلى اتفاق بشأن مشروع القرار، أعتزم عقد اجتماع عام، إما بعد ظهر هذا اليوم أو غداً، لاعتماد تقرير المؤتمر. ومع ذلك، فكل هذه الأمور تتوقف على نتائج مناقشات اليوم. وأنا بطبيعة الحال تحت تصرفكم بشأن كيفية المضي قدماً.

وأنقل الآن إلى قائمة المتكلمين. وأعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة الأمريكية، السفير روبرت وود.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أنتهز هذه الفرصة لتناول بعض المواضيع التي أثارها وفود أخرى في الجلسات العامة الأخيرة للمؤتمر بشأن بند جدول الأعمال المخصص لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. لقد أشار زميلي نائب مساعد وزير الخارجية فرانك روز، عندما خاطب المؤتمر في ١٠ حزيران/يونيه، إلى أن حجم الحطام المداري ما فتئ يتزايد في الفضاء، وأن أخطاراً من صنع الإنسان قد تتهدد بيئة الفضاء. ثم إن ترابط الطبيعة الكونية للفضاء وما تتيحه من إمكانيات، واعتماد العالم المتزايد عليها، يعني أن أي أفعال غير مسؤولة في الفضاء يمكن أن تنتج عنها آثار مدمرة بالنسبة لنا جميعاً. ومن ثم، فمن الضروري أن تعمل جميع الدول على اعتماد نهج للنشاط المسؤول في الفضاء من أجل الحفاظ على هذا الحيز للأجيال المقبلة.

وفي هذا السياق، تشعر الولايات المتحدة بقلق خاص إزاء استمرار تطوير واختبار بعض الدول منظومات مدمرة مضادة للسواتل. فتنطوي أنظمة من هذا القبيل يفضي إلى زعزعة الاستقرار، ويهدد أمن بيئة الفضاء الخارجي واستدامتها على المدى البعيد. ثم إن الأسلحة المضادة للسواتل وما تنتجه من حطام مداري تمثل طائفة أخطار تتهدد بيئة الفضاء وجميع الذين يستفيدون من الفضاء الخارجي. وفيما يتعلق بالجانب الأمني، تهدد الأسلحة المضادة للسواتل مباشرة السواتل والمعلومات الاستراتيجية والتكتيكية التي تتيحها هذه السواتل، ويمكن أن يصاعد حجم استخدامها في فترة الأزمات أو الصراعات. كما تشكل هذه الأسلحة تهديداً مباشراً للبنى الأساسية الرئيسية المستخدمة في التحقق من الحد من الأسلحة، وعمليات الرصد، والقيادة العسكرية، والمراقبة والاتصالات والإنذار التكتيكي بالهجمات. فالتجربة أو الهجوم اللذان يخلفان حطاماً لا يستغرقان سوى بضع دقائق، لكن عواقبهما قد تدوم لعقود، وتهدد عشوائياً جميع الموجودات الفضائية لجميع الدول المرتادة للفضاء. ولهذا الأسباب، تعتقد الولايات المتحدة أن حطام تجارب المنظومات المضادة للسواتل يهدد الأمن والرفاه الاقتصادي والمساعي المدنية لجميع الدول. وإدراكاً منا لهذا التهديد، نعتقد أن من الضروري أن تعمل جميع الدول على اعتماد نهج نشاط مسؤول في الفضاء للحفاظ على هذا الحيز للأجيال المقبلة.

وبالنظر إلى خيارات التعاون الدولي لضمان أمن الفضاء واستدامته، نعترف بأن بعضنا يوحى بضرورة وضع اتفاق جديد ملزم قانوناً للحد من الأسلحة. والولايات المتحدة مستعدة للنظر في مقترحات ومفاهيم تحديد الأسلحة في الفضاء، تكون منصفة، ويمكن التحقق منها فعلياً، وتعزز أمن جميع الدول. لكننا لم نرَ بعدُ اقتراحات ملزمة قانوناً تستوفي هذه المعايير. ويتضمن مشروع معاهدة بشأن منع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، المقدم من الاتحاد الروسي والصين في بداية العام الجاري. وعلى غرار ما أشار إليه نائب الأمين المساعد فرانك روز في ملاحظاته الأولية حول ما ستفعله الولايات المتحدة بشأن الصيغة المحدثة لمشروع المعاهدة في ١٠ حزيران/يونيه، أشير إلى أننا انتهينا من تحليل مسهب لمشروع النص. وبناء على طلب وفد الولايات المتحدة، وُزع هذا التحليل على جميع وفود المؤتمر واعتُبر وثيقة من وثائق المؤتمر، وذلك على النحو الوارد في الوثيقة CD/1998.

ووفقاً لتحليل الولايات المتحدة، فإن مشروع المعاهدة، شأنه في ذلك شأن الصيغة السابقة لعام ٢٠٠٨، لا يزال تعثره عيوب أساسية. فبادئ ذي بدء، لا يوجد نظام تحقق متكامل للمساعدة على رصد الحظر المفروض على نشر الأسلحة في الفضاء، ولا توجد آفاق لبناء قدرات للتحقق بشكل فعال من اتفاق يحظر الأسلحة الفضائية عن طريق استخدام التكنولوجيات الحالية واعتماد تدابير تعاونية.

وعلاوة على ذلك، نود أن نشير إلى أن معاهدات الحد من الأسلحة التي تحظر نشر فئة من الأسلحة تحظر أيضاً حيازة وتجريب وإنتاج وتكديس هذه الأسلحة لمنع أي بلد من التنصل سريعاً من هذه المعاهدات. فمشروع المعاهدة لا يتضمن أي حظر من هذا القبيل، وبالتالي يمكن لأي طرف أن يطور أسلحة فضائية جاهزة للانتشار ويسبق الركب.

وأخيراً، فإن مشروع المعاهدة المنقحة لا يتصدى للتهديد القائم والأكثر إلحاحاً بالنسبة لنظم الفضاء الخارجي وهي: المنظومات الأرضية المضادة للسواتل. فلا يوجد حظر على أنشطة بحث أو تطوير أو اختبار أو إنتاج أو تخزين أو نشر الأسلحة الأرضية المضادة للسواتل. ومن ثم، يمكن توظيف هذه القدرات، بموجب مشروع المعاهدة، لأداء وظائف الأسلحة الفضائية. فعلى سبيل المثال، واستناداً إلى قراءتنا لمضمون النص، فإن إجراء الصين تجربة الطيران الاختباري لسلاح أرضي مباشر الصعود مضاد للسواتل في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ وجهته ضد سائل للأرصاء الجوية تابع لها بالتحديد تجربة يجيزها مشروع المعاهدة لعام ٢٠٠٨ ومشروع المعاهدة المنقح لعام ٢٠١٤. ولا يختلف الأمر بالنسبة لتجربة طيران الاختبار التي أجراها هذا البلد في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٤ لسلاح غير مدمر مباشر الصعود مضاد للسواتل يستخدم نفس نوع القذيفة الاعتراضية التي استخدمتها في تجربة عام ٢٠٠٧.

وعلى الرغم من استمرار الخلاف بشأن جدوى إبرام معاهدة لمنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، توجد طرق عديدة كنا قد اتفقنا بشأنها للمضي قدماً: فقد تعاونت البلدان المرتادة للفضاء بطرق شتى منذ بداية عصر الفضاء. والولايات المتحدة مقتنعة حقيقة بأن هناك تحديات يمكن وبنبغي التصدي لها بإيجاد حلول عملية في الأمد القريب، مثل تدابير الشفافية وبناء الثقة غير الملزمة قانوناً بغية تشجيع التصرفات المسؤولة في الفضاء والاستخدام السلمي له. وهذه التدابير العملية غير الملزمة قانوناً موجودة، وسبق الاتفاق بشأنها بتوافق الآراء، ويمكن تنفيذها بسرعة، والتصدي لمشكلة الحطام، وتنامي إمكانيات الأعمال التي تهدد بيئة الفضاء. فعلى سبيل المثال، هناك الدراسة التي اضطلع بها فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي؛ فقد صادقت الجمعية العامة على تقرير فريق الخبراء بتوافق الآراء في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ قبل إحالته إلى مؤتمر نزع السلاح ودوائر أخرى في منظومة الأمم المتحدة لمواصلة النظر فيه. وأيد تقرير فريق الخبراء التدابير الطوعية غير الملزمة قانوناً وتدابير الشفافية وبناء الثقة من أجل تعزيز الاستقرار في الفضاء. كما أيد الجهود الرامية إلى تحقيق الالتزامات السياسية - بما في ذلك مدونة قواعد السلوك المتعددة الأطراف - لتشجيع التصرفات المسؤولة في الفضاء الخارجي والاستخدام السلمي للفضاء الخارجي.

وستواصل الولايات المتحدة دعمها الجهود المبذولة في المؤتمر وفي محافل أخرى متعددة الأطراف للنهوض بتوصيات توافق الآراء التي أقرها فريق الخبراء بهدف التوصل إلى تدابير الشفافية وبناء الثقة تكون طوعية عملية بالنسبة لأنشطة الفضاء الخارجي. وترحب الولايات المتحدة بالمقترحات الرامية إلى وضع تدابير إضافية من الشفافية وبناء الثقة ما دامت تستوفي المعايير المحددة في تقرير توافق الآراء. وبحسب تقرير توافق الآراء هذا، ينبغي أن تكون المعايير ذات الصلة بتدابير الشفافية وبناء الثقة غير ملزمة قانوناً بالنسبة لأنشطة الفضاء الخارجي حيث ينبغي أن:

- تتحقق الأطراف الأخرى من تطبيقها، فرادى أو جماعات؛
- تكون واضحة وعملية ومثبتة، بمعنى أنه يتعين على الفاعل أو الفاعلين تبيان مدى تطبيق وفعالية التدابير المقترحة؛
- تقلص أو تقضي على أسباب عدم الثقة، وسوء التفاهم، وسوء التقدير فيما يتعلق بأنشطة الدول ونواياها.

وفي هذا الصدد، تعتقد الولايات المتحدة أن جهود الاتحاد الأوروبي لوضع مدونة سلوك دولية لأنشطة الفضاء الخارجي من شأنها أن تكون أفضل آلية متاحة للدول في الأمد القريب لتنفيذ العديد من توصيات الفريق. وفي الوقت نفسه، يتعين علينا القول بأن بعض الأفكار التي أثّرت في جلسات المؤتمر الأخير بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة لا تستوفي مجموعة المعايير المطلوبة، وعلى النحو المحدد في تقرير الفريق. فعلى سبيل المثال، عندما قيّمنا المبادرة الروسية التي تطالب الدول بإصدار إعلانات "عدم المبادرة باستخدام" الأسلحة في الفضاء الخارجي، خلصنا إلى أنه لا يمكن التحقق منها، ولا يمكن تعريف "السلاح الفضائي" تعريفاً كافياً ومرضياً.

ويعتقد وفد الولايات المتحدة أن المناقشات غير الرسمية بشأن منع سباق تسلح في الفضاء الخارجي، التي عُقدت أثناء هذه الدورة ضمن إطار جدول أنشطتنا الزمني المتفق عليه، كانت مناقشات موضوعية وبناءة جداً، وساعدت على توضيح المسائل والخيارات والمواقف المختلفة للدول الأعضاء. وبالنسبة لهذا الأمر، فإننا ندين بالامتنان لزميلي من المملكة المتحدة، السفير رولاند، الذي يسرني أن أثني على قيادته المهنية العالية في تنظيم مناقشاتنا غير الرسمية، بصفته منسق هذا البند من جدول الأعمال. وتتطلع الولايات المتحدة إلى مواصلة العمل على نحو بناء وعملي مع الدول الأعضاء الأخرى من أجل تعزيز التعاون الدولي بغية التصدي للتهديدات التي تواجه أمن الفضاء واستدامته.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على بيانه. وأود أن أعرب عن ترحيبي الحار بالسفير عمرو أحمد رمضان، الممثل الدائم الجديد لمصر لدى المؤتمر، وأترك له الكلمة.

السيد رمضان (مصر) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أنضم إليكم هنا في مؤتمر نزع السلاح. وهذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها في المؤتمر بصفتي الممثل الدائم لمصر،

وإنه لشرف لي أن أحاطب هذا الجمع المرموق. كما أتطلع إلى العمل معكم ومع زملائي من أجل تحقيق ولاية المؤتمر لأنه المنتدى الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح. وأود أن أعرب عن سروري لرؤية الممثل الدائم لماليزيا يرأس المؤتمر، وأود أن أثني على الطريقة التي أدرتم بها المفاوضات بشأن تقرير المؤتمر لعام ٢٠١٤. فلقد أدرتم عملنا هذا باحترافية وحكمة وتفان. وأود أيضاً أن أعرب مرة أخرى عن تقديري للجهود الدؤوبة التي بذلها سلفكم، السفير أنتوني من كينيا.

ولما كانت هذه هي أول فرصة تتاح لي لمخاطبة المؤتمر، فإنني أود أن أشاطركم والزملاء بعض الأفكار. تولي مصر أهمية قصوى للمؤتمر لأنه يمثل المحفل المتعدد الأطراف الرئيسي للتصدي للمسائل المتصلة بأخطر أنواع الأسلحة المدمرة على الأرض. لكن المؤتمر ليس محفلاً للنقاش: فدوره يكمن في التفاوض بشأن اتفاقات نزع السلاح المتعددة الأطراف بغية تحقيق السلام والاستقرار العالميين. فهذا هو سبب وجود المؤتمر. ثم إننا نشعر ببالغ القلق لأن المؤتمر أخفق، طوال السنوات الـ ١٨ الماضية، في اعتماد وتفعيل برنامج عمل لبدء المفاوضات الموضوعية. ونحن على ثقة بأن الخروج من هذا المأزق يتطلب منا في نهاية المطاف أن نظهر الإرادة السياسية اللازمة للمضي قدماً في تنفيذ الولاية التفاوضية للمؤتمر. ونحن بحاجة إلى عمل جماعي ينهي مأزق المؤتمر، وذلك من خلال التوصل إلى توافق للآراء بشأن برنامج عمل متوازن وشامل، وليس لنا بديل آخر غير السعي من أجل توافق الآراء هذا.

وقد أعربت مصر عن ترحيبها في عام ٢٠١٤ بإعادة إنشاء الفريق العامل غير الرسمي لوضع برنامج عمل. ونرى أن إعادة إنشاء الفريق العامل غير الرسمي في عام ٢٠١٥ ينبغي أن يستند إلى قيمته المضافة ضمن مساعي الرامية إلى اعتماد برنامج عمل، مع الأخذ في الاعتبار أن اعتماد برنامج العمل لن يكون هدفاً في حد ذاته لكنه خطوة مهمة نحو بدء المفاوضات بشأن المعاهدة.

ولما كنا نعتقد أنه ينبغي دائماً منح الأولوية لاعتماد برنامج عمل متوازن وشامل للشروع في المفاوضات بتوافق الآراء، فاسمحوا لي أن أكرر مجدداً موقف مصر بشأن عناصر هذا البرنامج. أولاً، نعتبر أن نزع السلاح النووي هو أولى الأولويات، كما هو مؤكد بوضوح في القرار الأول للجمعية العامة للأمم المتحدة - القرار ١(ط) - وأعيد تأكيده من جديد لاحقاً في الدورة الاستثنائية بشأن نزع السلاح. وعلاوة على ذلك، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٣٢/٦٨ دعت من خلاله المؤتمر إلى الشروع فوراً في مفاوضات للتوصل إلى اتفاقية شاملة تغطي الأسلحة النووية، وتحظر امتلاكها واستخدامها وإنتاجها وتجربتها وتكديسها ونقلها واستخدامها أو التهديد باستخدامها وتنص على تدميرها. ومن ثم، نتوقع أن أي اقتراح بشأن برنامج العمل هذا ينبغي أن يتضمن إنشاء هيئة فرعية تتناول مسألة نزع السلاح النووي.

ثانياً، ما فتئت مصر تؤيد فكرة إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة الأخرى، ما دامت هذه المعاهدة، وفقاً للخطوات العملية الـ ١٣ المعتمدة في مؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار

الأسلحة النووية، نخدم أهداف كل من نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. ولهذا السبب، نسعى إلى أن يتضمن برنامج العمل المقترح ولاية بشأن معاهدة تحظر إنتاج هذه المواد لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة الأخرى، وأن يبين بوضوح أنه سيتصدى بالفعل لمخزونات إنتاج المواد الانشطارية في الوقت الراهن، فضلاً عن إنتاجها في المستقبل.

ثالثاً، نحن نهتم أيضاً بتعزيز وصون الفضاء الخارجي وجعله بيئة تكون بمثابة تراث مشترك للإنسانية. ولهذا الغرض ينبغي أن نواصل تطوير النظام القانوني الذي يحكم الفضاء الخارجي ونمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ويتعين على المؤتمر أن يرقى إلى مستوى ولايته ويبدأ مفاوضات بشأن صك ملزم قانوناً لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

رابعاً، نحن نتطلع إلى أن يتناول المؤتمر اتخاذ الدول الخمس الحائزة لأسلحة نووية ترتيبات دولية فعالة لضمانة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدامها أو التهديد باستخدامها. وهذا مطلب مشروع للدول غير الحائزة لأسلحة نووية، وأمر طال انتظاره.

ليست خيبة أملنا سراً بعد الإخفاق الذي عرفه مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ١٩٩٥ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وهذه المسألة تثير شواغل كبيرة بشأن تعهداتنا في محافل نزع السلاح المتعددة الأطراف، والتزام الأطراف بالوفاء بها. وهناك حركة متنامية لتعزيز فهم عواقب استخدام الأسلحة النووية والحاجة إلى وضع هذه العواقب في صميم أي جهود لنزع السلاح النووي في المستقبل. ثم إن المؤتمرين الأول والثاني بشأن العواقب الإنسانية لاستخدام الأسلحة النووية، المعقودين في أواسط في آذار/مارس ٢٠١٣ وفي ناياريت في شباط/فبراير ٢٠١٤، والفريق العامل المفتوح العضوية المعني بنزع السلاح النووي، والاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح النووي في أيلول/سبتمبر الماضي، كلها تساعد على مواصلة التركيز على المعنى الحقيقي لهذه الأسلحة بالنسبة لمستقبل البشرية. كما نتطلع إلى المشاركة في المؤتمر الثالث بشأن العواقب الإنسانية لاستخدام الأسلحة النووية، المقرر عقده في فيينا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

السيد الرئيس، نتمنى لكم التوفيق في تصريح شؤون الرئاسة التي أوكلت إليكم، ونحن على استعداد لدعم أي جهود ترمي إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل متوازن وشامل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكركم جزيل الشكر على بيانكم. وهذا هو المتحدث الأخير على قائمتي. فهل هناك أي مندوب آخر يرغب في تناول الكلمة في هذه المرحلة؟ أرى أن مندوب الاتحاد الروسي يود أخذ الكلمة.

السيد دينيكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لا نرى حاجة للدخول الآن في مناقشة موضوعية بشأن مسألة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي لأن مناقشة موضوعية وشاملة أجريت في حزيران/يونيه وسمحت لنا بتبادل بناء للآراء بشأن جميع هذه المسائل.

ومع ذلك، اسمحو لي بأن أدلي ببعض التعليقات، أولها يستند بالأساس إلى وقائع بحثة. فأنا فهمت، إن لم أكن مخطئاً، أن الممثل الدائم للولايات المتحدة استخدم عبارة "عدم المبادرة باستخدام". هذه العبارة ليست دقيقة تماماً لوصف مبادرتنا التي كانت تحمل عنوان "عدم المبادرة بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي". وتتبع الفكرة وراء المبادرة من الفلسفة الكامنة وراء مشروع معاهدة بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، وهو استكمال لمشروع التقرير الذي قدمه الممثلان الدائم لروسيا والصين في الجلسة العامة للمؤتمر المعقودة في ١٠ حزيران/يونيه. لماذا؟ لأننا واقعيون. فنحن ندرك أن إبرام معاهدة متعددة الأطراف لنزع السلاح سيستغرق فترة طويلة نسبياً. وما لم تنته من هذه المعاهدة وتدخل حيز النفاذ، فإننا سنحتاج إلى شبكة أمان من نوع ما تساعدنا على إبقاء الفضاء الخارجي خالياً من أي نوع من الأسلحة. هذا هو الأساس المنطقي لمقترحات ومبادرات الاتحاد الروسي بعدم المبادرة بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي، وهو التزام سياسي طوعي قطعتة الدول على نفسها بعدم المشاركة في عمل من هذا القبيل. وفي حال القبول بهذه المبادرة على الصعيد العالمي، ستكون لدينا ضمانات سياسية موثوقة بعدم نشر أسلحة في الفضاء الخارجي.

وأود أن أؤكد أنه، في كلتا الحالتين، نحن نتكلم عن إجراءات محددة هي: عدم نشر أو عدم وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي - لا أكثر ولا أقل. وبعبارة أخرى، هذا تدبير قانوني أو سياسي محدد يرمي إلى حظر موثوق لسباق التسلح في الفضاء الخارجي. وأنا أوصي بقراءة متأنية وكاملة لاسم المعاهدة. فالاسم أطول بكثير من "حظر وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي". وأعتقد أيضاً أنكم ستجدون إجابات على بعض القضايا الأخرى بالنظر في اسم المعاهدة، بما في ذلك الرد على مسألة الأسلحة المضادة للسواتل.

هذه هي بعض ملاحظاتي الأولية بشأن البيان الذي أدلى به الممثل الأمريكي. وأود أن أشدد على أننا نقدر فعلاً الانتقادات الموجهة لكل من المبادرة الروسية والصينية، والمبادرة الروسية بشأن الاستخدام العسكري للفضاء. وأدعو جميع الزملاء هنا في المؤتمر إلى عدم حصر مداخلاتهم في تعليقات عامة بشأن العناصر الرئيسية للمعاهدة، بل إلى طرح مقترحات ملموسة بشأن كيفية تحسين النص. وبهذه الطريقة، نتمكن معاً من اتخاذ خطوة هامة إلى الأمام. وعلاوة على ذلك، إذا كانت مفاهيم نصنا لا تناسب بعض الزملاء، فلا مانع من تعديله. وبالطبع، يمكن دائماً طرح بدائل أخرى لكن يُفضل أن تكون هذه البدائل مكتوبة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي، وأرى أن الممثل الدائم للصين يريد الكلمة.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يبدأ، السيد الرئيس، بتهنئتك على توليكم رئاسة المؤتمر؛ ونحن على استعداد للتعاون معكم بالكامل. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أرحب بزميلينا الجديدين المصري والأسترالي.

ولما كانت دورة المؤتمر لهذا العام تقترب من نهايتها، فإننا نود التنويه بالعمل الهام الذي اضطلع به المؤتمر، إذ يود الوفد الصيني أن يعرب عن تقديره للرئيس على قيادته المؤتمر خلال المفاوضات التي دارت بشأن التقرير السنوي للمؤتمر.

لقد شاطرنا زميلنا من الولايات المتحدة في وقت سابق موقف وفد بلده وآراءه بشأن قضايا الفضاء الخارجي. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر موقف بلدي وآراءه ومقترحاته بشأن هذا الموضوع. لقد دعت الصين باستمرار إلى استخدام سلمي للفضاء الخارجي، وهي تعارض تسليح الفضاء الخارجي، وسباق التسلح في الفضاء الخارجي. وأعتقد أن هذا الأمر يعكس رؤية مشتركة تتقاسمها جميع الدول بشأن هذه المسألة. وإذا كنا نتشاطر كلنا بالفعل هذا الرأي، فإننا نرى أن أهم شيء يكمن في أن يتفاوض المجتمع الدولي، في أقرب وقت ممكن، بشأن معاهدة دولية جديدة بشأن الفضاء الخارجي، وذلك بغية إزالة التهديد الذي يتعرض له الأمن الفضائي. ولهذا السبب قدمت الصين، بمشاركة الاتحاد الروسي إلى المؤتمر في عام ٢٠٠٨، مشروع معاهدة بشأن حظر نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي. وفي حزيران/يونيه من هذا العام، أعد كل من الصين والاتحاد الروسي نسخة منقحة من مشروع النص بناء على الاقتراحات والتوصيات التي قدمتها الدول. وقد أوضحنا الأمور التي أخذت في الاعتبار عند تقديم مشروع القرار. أولها أن أغلب البلدان تدعم انتهاء المجتمع الدولي من المفاوضات وإبرام صك قانوني دولي بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وثانيها أن المؤتمر أنشأ على مر السنين الهيئات المخصصة المعنية بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، وراكم ثروة من الخبرات في هذا المجال. وثالثها أن مشروع النص الذي اقترحه الاتحاد الروسي والصين ينشئ أساساً قوياً جداً للتفاوض بشأن هذه المعاهدة داخل المؤتمر.

وأود التأكيد أنه يحدونا الأمل في أن الوفود ستستعرض بعناية مشروع النص الذي قدمه الاتحاد الروسي والصين وأكرر ما طلبه زميلي الروسي إلى الزملاء بالألا يُدلو بتعليقات عامة وينظروا، بدلاً من ذلك، في الاقتراح عن كثب. وأود على وجه الخصوص أن أشير هنا إلى أن مشروعنا يحظر صراحة أي نشر للأسلحة في الفضاء الخارجي، ويمنع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في الفضاء الخارجي.

لقد عمد زميلنا من الولايات المتحدة إلى الإشارة إلى تجارب الطيران الاختباري التي أجرتها الصين في عام ٢٠٠٧. لقد قلنا مراراً وتكراراً إن موقفنا بشأن هذه المسألة واضح: فهذه تجربة علمية أجريت لأغراض سلمية ولا تشكل تهديداً لأي بلد. وموقفنا بشأن قضايا الفضاء الخارجي هو كما ذكرت للتو: فالصين دعت دائماً إلى الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي، وتعارض تسليح الفضاء الخارجي وسباق التسلح في الفضاء الخارجي.

إنني أدرك أن للعديد من البلدان شواغل إزاء مسألة التحقق. ونرى أنه يمكن تناول هذه المسألة في سياق عملية تفاوضية. ويحدوني الأمل في أن تتمكن الدول الأعضاء من اعتماد موقف توافقي بشأن التحقق فيما يتعلق بالفضاء الخارجي وبمسائل أخرى.

وفيما يتصل بتدابير بناء الثقة، أرى أن عملية التفاوض على معاهدة بشأن الأسلحة في الفضاء الخارجي، وعملية وضع تدابير بناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي تعزز بعضها بعضاً. ولا نستبعد إمكانية المشاركة في عملية وضع تدابير بناء الثقة، لكننا نعتقد أن السبيل الوحيد للقضاء بشكل أساسي على تهديد الأمن الفضائي هو التفاوض على صك دولي ملزم قانوناً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً لكم، سعادة السفير وو من الصين على هذا البيان. وأعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أعتذر عن أخذ الكلمة. وأود أن أدلي ببعض الملاحظات. لقد كان علي القول في معرض توصيف الاقتراح الروسي "عدم المبادرة بوضع" بدلاً من "عدم المبادرة باستخدام". وأشجع جميع الدول الأعضاء على قراءة تحليل الولايات المتحدة لمشروع معاهدة بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد أجسام في الفضاء الخارجي، الذي سيكون متوافراً عندما توزعه الأمانة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً. وأدعو الآن ممثل الجزائر، السيد خليف، إلى أخذ الكلمة.

السيد خليف (الجزائر): شكراً جزيلاً السيد الرئيس، بداية يود الوفد الجزائري أن يرحب بسعادة سفير جمهورية مصر العربية في مؤتمر نزع السلاح، وكذلك بالممثل الدائم، وسفير أستراليا.

لقد طلب الوفد الجزائري أخذ الكلمة بعد الاستماع لما جاء في مداخلة سعادة سفير الولايات المتحدة الأمريكية حول موضوع الوقاية من السباق نحو التسلح في الفضاء الخارجي، وكذلك إلى ردود كل من وفدي سعادة سفير الصين وكذلك ممثل روسيا حول هذا الموضوع. لقد استمعنا بارتياح لما جاء في مداخلة سعادة سفير الولايات المتحدة حول هذا الموضوع، وقد أخذنا علماً بارتياح بالتحليل الذي قامت به الولايات المتحدة حول المشروع الروسي - الصيني حول حظر وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي، ونحن نرى أن هذه تشكّل طريقة عمل جيدة تسمح بتبادل الآراء والنقاش التفاعلي حول هذه المواضيع وما نستخلصه من هذه المداخلات هو أنه لا يوجد اعتراض في المؤتمر حول أن يتم معالجة هذا الموضوع في مؤتمر نزع السلاح ويسرنا أيضاً أن نسمع أن الولايات المتحدة وروسيا والصين، فضلاً عن الوفود الأخرى، تؤمن بأن السلام والأمن في الفضاء الخارجي يجب تعزيزهما وأنه يجب عدم استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض العسكرية. نحن سمعنا بارتياح بأن كلاً من الولايات المتحدة وروسيا والصين وغيرها من الوفود، كلها ترى بأن الأمن والسلامة في الفضاء الخارجية يجب أن يقوى وأن لا يُستعمل في هذا الفضاء لأغراض عسكرية في النهاية. وبالتالي، بما أننا لم نسمع أن هناك أي اعتراض، فنحن نرى بأنه في المستقبل يمكن التوصل إلى لغة توافقية تسمح للمؤتمر في إطار برنامج عمل شامل متوازن يمكن التوصل إلى مثل هكذا لغة من أجل يبدأ المؤتمر في عمل موضوعي حول هذا الموضوع دون أن نستبق نتائج هذا العمل. فلنجد لغة توافقية في إطار برنامج العمل،

نبدأ التفاوض أو النقاش الجوهرى حول هذا الموضوع بالاعتماد على كل المبادرات والأفكار المطروحة في المؤتمر، دون أن نستبق النتائج ولندع المفاوضات وسير النقاشات يحدد ما سنتوصل إليه، ربما تكون هذه الطريقة جيدة تسمح للمؤتمر في المستقبل بالتقدم حول هذا الموضوع وحول غيره من المواضيع الأخرى. وشكراً السيد الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الجزائر. وأعطي الكلمة للمملكة المتحدة.

السيد رولاند (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، إنني لا أريد تأخير انتقالنا إلى جلستكم غير الرسمية، وأشكركم على كل ما بذلتم من جهود للوصول بنا إلى المستوى الراهن من التقرير الذي أعتقد أنه بلغ مستوى جيداً.

وأغتنم هذه الفرصة لكي أرحب بزميلنا الجديد من أستراليا، الذي سبق أن سعدت بالعمل معه ضمن فريق الخبراء الحكوميين بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وأتطلع إلى العمل معكم جميعاً. وأود أيضاً أن أرحب بزميلي المصري الجديد، وأن أشكره على بيانه.

وحسب فهمي لبيان زميلنا المصري، فإنه أكد من جديد التزام بلده بالوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها، لكنه لم يُشر إلى اسم هذه الوثيقة. وهذا أمر مطمئن، لأنه كانت هناك بعض بوادر في وقت سابق من هذا العام، أي قبل وصوله، توحي بأن التزام الوفد المصري بالوثيقة CD/1299 مشكوك فيه بعض الشيء. ومن ثم، فيإني أشعر بالاطمئنان، وأتطلع إلى العمل معه بشأن هذه المسألة ومسائل أخرى في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً. هل يود مندوب آخر أخذ الكلمة؟ لا يوجد على ما يبدو من يرغب في ذلك. إذاً، أود أن أبلغكم أنه بغرض اختتام عملنا على مشروع تقريرنا هذا، سنأخذ الآن قسطاً من الراحة ونعقد بعدها جلسة غير رسمية هدفها قراءة أخيرة للمشروع الذي عممته الأمانة عليكم في الأسبوع الماضي.

وبهذا نختتم أعمالنا لهذا اليوم. ويُعقد الاجتماع المقبل لمؤتمر نزع السلاح إما الساعة ١٥/٠٠ بعد ظهر اليوم أو غداً، الأربعاء ١٠ أيلول/سبتمبر، الساعة ١٥/٠٠، ويحدونا الأمل أن يُعتمد رسمياً تقرير المؤتمر إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.